

واقع تحليل الائتمان اجمالي الائتمان المصرفي التجاري ومدى تأثيره في نسبة الربحية في العراق

المشرف الدكتورة قمر سيد أحمد

الباحث وسام مهدي وهيب

جامعة الجنان – كلية ادارة الاعمال

المستخلص:

بينت هذا الدراسة الى تطوير السياسة الائتمانية في المصارف ومدى تأثير الائتمان في تحقيق الأرباح لذا احتوت الدراسة على الإطار النظري من مفاهيم الائتمان وأشكال الائتمان وحجم الائتمان وتعريف الائتمان وكذلك احتوت الدراسة على مفهوم ربحية ومؤشرات الربحية وقياس الربحية في المصارف والعوامل المؤثرة فيها.

حيث يعتبر الائتمان المصرفي التجاري في كثير من بلدان بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة محورا أساسيا في توجيه وتطوير الاستثمار عبر توجيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة الى مشاريع الاستثمارية التي يكون البلد بحاجة اليها والتي تأخذ دورها في تطوير النمو الاقتصادي وتكمن أهمية هذا الدراسة مع ازدياد واهمية القطاع الخاص وخاصة في القطاع المصرفي من خلال المصارف التجارية لما تأثير في تطوير الوحدات الاقتصادية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية ومن خلال المصارف التجارية ويمكن الحصول على نتائج مرجوة وهذا يعتمد بالدرجة الأساسية على حجم الائتمان ومدى فعالية الائتمان الذي يمنح لهذا القطاع ، لذا أتت هذا الدراسة لتبين ما هو تأثير الائتمان المصرفي على المصارف التجارية ومعرفة نسبة الربحية لهذا المصارف من خلال بعض المؤشرات المالية ، وتقوم المصارف التجارية الى السعي في تحقيق أهدافها في ظل ظروف مناخية استثمارية تكون جاذبة بالنسبة للمصارف من خلال عملية منح الائتمان والذي يعد من العمليات الأساسية والهامة في تحقيق الأرباح للمصارف ويجب على المصارف المحافظة على قدر معين من السيولة الإدارة الأنشطة المصرفية الأخرى من اجل تجاوز مرحلة مخاطر السيولة وتحقيق نسبة أرباح تكون مناسبة .

Abstract:

This study showed the development of credit policy in banks and the extent of the impact of credit on achieving profits, so the study contained the theoretical framework of credit concepts, forms of credit, credit volume, and definitions of credit.

Where commercial bank credit is considered in many countries in general, and in Iraq in particular, an essential axis in guiding and developing investment by directing various economic activities to investment projects that the country needs and that takes its role in developing economic growth. The importance of this study lies with the increase and importance of the private sector. Especially in the

banking sector through commercial banks, because of its impact on the development of economic units through the provision of credit facilities and through commercial banks, and the desired results can be obtained, and this depends mainly on the volume of credit and the extent of the effectiveness of credit granted to this sector, so this study came to show what is The impact of bank credit on commercial banks and knowing the relative profitability of these banks through some financial indicators. Banks must maintain a certain amount of liquidity to manage other banking activities in order to overcome the liquidity risk stage and achieve an appropriate profit rate.

المقدمة :

يعد للانتمان المصرفي التجاري لاعبا أساسيا وله دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، إذ يعد وسيط مالي كلا من بين المدخرين والمستثمرين أي من خلاله يجري تحويل رأس المال بين شخصين أي شخص لديه فائض نقدي إلى الشخص الذي بحاجة إلى هذا الفائض أي انه غير متوافر لديه من أجل كسبه وتوظيفه أي استغلاله في عملية الإنتاجية واستخدام الموارد البشرية المتاحة وينعكس بدور الى زيادة إنتاجية رأس المال، ويلعب دور لانتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية ذات أهمية كبيرة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتوافرة والساندة لعملية التنمية الاقتصادية، ويعتبر الانتمان المصرفي شريان حياة النشاط الاقتصادي، واي من الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من خلال الانتمان تمثل نسبة جدا كبيرة من إيراداته.

لذا يعد الانتمان من أهم الأدوات الاقتصادية أي من خلالها تلعب المصارف دورها كبير اجدا في دعم وتمويل العملية التنموية الاقتصادية، أي ان مساهمة الانتمان المصرفي بشكل واسع وكبير في تنمية والاستثمار وتطوير اقتصاديات العديدة في دول العالم وذلك عن طريق المساهمة الاكبر في تمويل الكثير من المشاريع والشركات ومؤسسات الأعمال وتعزيز قدراتها ونموها وتوسيع نشاطاتها وإعانتها بشكل الذي يؤدي الى الاستمرار والتطور، وهنا يعتمد نجاح النظام المصرفي في هذا المجال من خلال قدرته في تهيئة وتعبئة المدخرات المحلية عن طريق تجميع أكبر قدر متوافر منها ووضعها لصالح النشاط الاقتصادي. وهناك العديد من نظريات التنمية التي تتحدث عن دور الانتمان المصرفي في تمويل عملية التنمية الاقتصادي، كما توجد نظريات تؤكد على أن الانتمان المصرفي أحد مهامه الرئيسية للنمو الاقتصادي بصورة عامة وخاصة في القطاع المصرفي، كما ان نظريات تشير بشكل أوضح الى أهمية الدور الذي يلعبه الانتمان المصرفي التجاري من خلال التمويل والدعم العملية التنموية والتطور.

يعتبر القطاع المصرفي التجاري في أي دولة لديها أنظمة اقتصادية كبيرة إذ تكون القطاعات المصرفية ذات مساحة واسعة وبالغة الأهمية ولديها دورا مميزا وحساسة وذلك من خلال الدور الذي تقوم به عبر التطور والتقدم في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة في الاستثمارات ودعم الاقتصاد في كافة المراحل من خلال التعاملات المالية والمصرفية عن طريق تقديم كل ما يخدم عملية التطور التي تحصل في كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الوطني، إذ يعد القطاع المصرفي الممول الرئيسي والاساسي للأنشطة الاقتصادية المتعددة والمتنوعة في مجالات الاستثمارات، هذا ويعد تحقيق الأرباح وتعميمها من ابرز السمات الأساسية والاهداف الرئيسية التي تسعى المصارف تحقيقها من خلال تقديم ومنح القروض والسلف وهذا يتم من خلال التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف بتقديمها وان الحصول على الأرباح يساعدها في الاستمرار

وتعزيز مركزها المالي زيادة سيولتها وزيادة حقوق ملكيتها وهذا يزيد من كفاءتها وقدرتها على المواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها وكذلك الازمات المالية التي تواجهها ، وقد تتأثر الأرباح في المصارف التجارية من خلال العديد من العوامل وقد تكن هذا العوامل داخلية منها (سعر الفائدة على القرض او سعر الصرف او السياسة النقدية وكذلك التضخم) وتختلف هذا العوامل على درجة التأثير على الأرباح داخل المصرف مما يتطلب دراسة ومعرفة وتحليل وقياس هذا المحددات وكذلك تحديد أهميتها ومعرفة درجة التأثير ها على أرباح المصارف التجارية وهذا يتطلب تفعيل النشاط المصرفي ويقوم بعد ذلك بوضع سياسات مصرفية ملائمة من اجل تحسين الأرباح المصرفية وكذلك الاستمرار بالتدفقات النقدية وقد تتعدد اشكال وكذلك النماذج القياسية في معرفة الأرباح المصرفية سواء كانت المؤشرات المالية او قد تكون مؤشرات السيولة .

ويعد الهدف الأساسي من الانتمان داخل المصارف التجارية يدور حول الأرباح المصرفية أي انه يحدد نوعية وطبيعة الموارد التي يتم توجيهها من اجل مقابلة الانتمان وعرفة كيفية السداد والضمانات التي تواجه المصرف ومن الرغم ان الجهاز المصرفي اصبح يمثل دورا بارزا وكبيراً في تطوير ودعم المشروعات ذات الإنتاجية العالية لا ان هناك عوائق في عملية الاسترجاع الانتمان الذي تم منحة وأصبحت تمثل هاجس مخيف لمصارف التجارية حيث عانت الكثير من المصارف من تعثر السداد للانتمان الذي يتم منحة لها وذلك بسبب فشل بعض المشاريع التي تكفلت المصارف بتمويلها ومن أموالها داخل المصرف وهذا ينعكس بدوره على عوائدها الإنتاجية وأيضاً يؤدي الى الانخفاض في قدرتها لتوزيع الأرباح على المشاركين والمستثمرين مما أدى الى منعهم عن تقديم من المزيد لاستثمارات أموالهم وهذا يسبب في التراجع والتدهور الأوضاع المصرف المالية وقد يصل الى بعض المصارف للتصفية والافلاس

ويعتبر التمويل المصرفي له اهميته في الوقت الراهن وخاصة في ظل ظروف الاقتصاديات النامية لقدرته على توفير وتهيئة وتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها واستثمارها لتوجيه نحو الانشطة الاقتصادية المطلوبة والمرغوبة ،وفي هذا مجال تعد المؤسسات المصرفية الخاصة وفي جميع البلدان تعتبر الحلقة الأولى من حلقات التطور والنمو الاقتصادي والمالي وهذا ينعكس بدوره للأنظمة الاقتصادية ومع سرعة التطور والذي يشهده العالم لجميع المجالات الاقتصادية والتنموية لذا بدا الاهتمام للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل ملفت للنظر.

ومن خلال هذا الدراسة التي اعدت تم تقسيم هذا البحث الى قسمين القسم النظري والقسم العملي فيحتوي القسم النظري على منهجية البحث بصورة عامة والدراسات السابقة ويحتوي على الانتمان المصرفي ومفهوم الانتمان وبعدها يحتوي على الربحية في المصارف اما الجانب العملي فيحتوي على عينة البحث من المصارف التجارية العراقية وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات بالإضافة الى الخاتمة ولقد توصلت هذا الدراسة أي انها اظهرت النتائج بانه توجد علاقة بين الانتمان المصرفي التجاري ونسبة الربحية للمصارف و أظهرت النتائج قبول الفرضيات والتي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير معنوية بين الانتمان المصرفي وبين نسبة الربحية وأثبتت ان لا يمكن لا ي مصرف تحقيق نسبة مقبولة من الأرباح مالم يكن هنالك انتمان مصرفي على المصارف التجارية العراقية العمل باستقطاب الودائع وبعد ذلك استخدامها في عملياتها لما له إثر كبير في زيادة أرباحها وهذا يتم عن طريق زيادة الثقة بين المصرف والزبائن من خلال اغرائهم بتعدد وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة لهم مثل زيادة الفوائد للودائع وتقيض الفوائد على القروض، ومن الاستنتاجات التي توصلت إليها هذا الدراسة ان القطاع المصرفي وخاصة القطاع المصارف

الاهلية يعتبر من المؤسسات ذات أهمية بالغة في جذب الائتمان ومنح القروض المصرفية المتنوعة من أجل تحقيق نسبة عالية من الأرباح من خلال تسهيل في عملية منح الائتمان.

• منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

١-مشكلة البحث

انطلاقاً من المقدمة صياغات والأفكار مترابطة تنتج عنها معالم مشكلة البحث والتي تكون على شكل أسئلة:

١. هل يمارس الائتمان المصرفي دوراً فعالاً في المصارف التجارية؟

٢. هل الائتمان المصرفي له تأثير في المصارف التجارية؟

٣. ما هو الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من خلال الائتمان؟

٤. كيفية تحقيق نسبة الربحية في المصارف التجارية من خلال الائتمان؟

٢-أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية: تتضح الأهمية العلمية للبحث من خلال:

- تكمن هذا الدراسة أهمية كبيرة في مجال العمل المصرفي من خلال الائتمان الذي يمنح للمصارف التجارية.

- تكتسب أهمية البحث في استعراض وتحليل ودراسة حجم الائتمان الذي يمنح للمصارف التجارية.

- أهمية البحث في تحقيق الربحية للمصارف من خلال الائتمان.

- قلة الدراسات التي تتناول هذا البحث من وجهة نظر الباحث.

- الأهمية العملية

- يقوم الائتمان المصرفي بدور فعال في دعم عملية التنمية الاقتصادية، من خلال قيام المصارف بوظيفة الوسيط المالي بين جانب الفائض (المودع) وجانب العجز (المستثمر)، لذلك فإنه يسهم من خلال قيامه بتمويل المشاريع الاستثمارية المهمة في زيادة استخدام الموارد المالية والبشرية، وكذلك يسهم في استغلال الفائض النقدي.

- يعتبر الائتمان المصرفي من مقومات العملية التنموية الاقتصادية في الدعم القطاع المصرفي وخاصة في تحقيق السيولة المصرفية والتي تقوم المصارف التجارية بتقديم الخدمات المالية للشركات والمقاولين والمستثمرين.

٣-أهداف الدراسة:

أولاً: الأهداف العلمية

-دراسة حجم الائتمان الذي يمنح للمصارف وكيفية تحقيق الربحية.

- دراسة وتحليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية في العراق.

- تحليل ودراسة الأساليب المستخدمة في التقليل من حدة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.

- معرفة أهم الأدوات المتبعة في تقليل المخاطر التي وانعكاسها على المصارف التجاري.

ثانياً: الأهداف العملية

- بيان الدور المؤثر والذي يؤديه الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث والمجتمع.

- المعرفة على أبرز المؤشرات المالية وأهمها ومنها مؤشرات نسبة الربحية ويمكن ان تعطي صورة وانعكاس عن مدى نجاح الاستثمار المصرفي.

- يمكن التعرف التوصيات والمقترحات وذلك من اجل لتطوير وتسهيل عملية منح في الائتمان والمشاركة في تطوير وأسلوب وخطط العمل من اجل الاستثمار في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

-معرفة نسبة الأرباح لمصارف التجارية وذلك من خلال تأثير الائتمان للمصارف.

٤ -إجراءات البحث:

أساليب جمع البيانات والمعلومات بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات الازمة في أنجاز الدراسة في جانبين هما:

-الجانب النظري:

استخدم الباحث طرائق عدة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الجانب المعرفي والجانب التطبيقي للدراسة وهي:

١-الكتب والبحوث والدراسات والرسائل والاطارريح الأجنبية.

٢-الشبكة العالمية (الانترنت) إذ أجرى الباحث مسحا للإسهامات الفكرية والمعرفية والتي هي المتعلقة بمتغيرات الدراسة الأساسية.

٣-الكشوفات المالية أي (الميزانية العمومية وكشف الدخل) المصرح بها من قبل المصارف عينه الدراسة للسنوات التي تمثل الحدود الزمانية للدراسة.

-الجانب العملي:

ركز الباحث في الجانب العملي على عدة من الوسائل من اجل الحصول على البيانات. والمعلومات المطلوبة وكالاتي:

١-الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع بعض مسؤولي المصارف عينه الدراسة لتغطية الجوانب العملية والحصول على المعلومات والبيانات الازمة.

٢-الحصول على التقارير والكشوفات المالية السنوية المصرح بها والصادرة عن المصارف عينه الدراسة للسنوات التي تمثل الحدود الزمانية للدراسة وتم اعتمادها في الجانب التطبيقي للدراسة.

وقد اعتمد الباحث أسلوب التحليل الوصفي لتوضيح أثر الائتمان المصرفي على المصارف التجارية وخاصة نمو الربحية في المصارف.

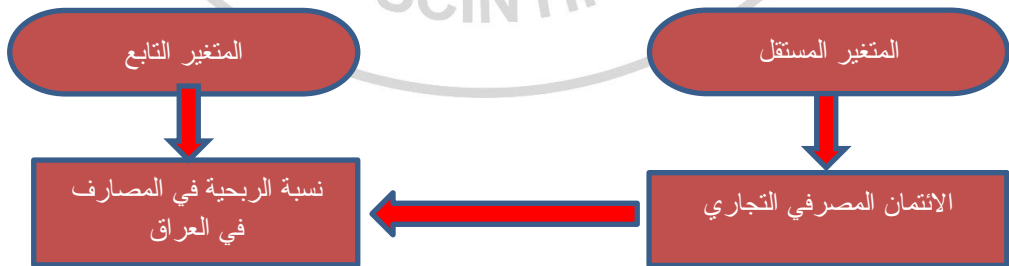
٥ -نموذج الدراسة:

تحتوي الدراسة على نوعين من متغيرات وهي متغير مستقل ومتغير تابع:

والمتغير المستقل: هو اجمالي الائتمان المصرفي التجاري.

-المتغير التابع: هو النسبة الربحية في المصارف.

الشكل رقم (١) نموذج الدراسة



-مصطلحات الدراسة:

ان هذا البحث مجموعة من المصطلحات التي يمكن التعرف عليها واهميتها كتعريف اجرائي حسب ذكرها:
-الائتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية الثانية في العمل المصرفي بعد عملية الإيداع فبعد جذب المدخرات الأشخاص الى المصرف يتولى المصرف تعبئتها الى مجالات الاستخدام الأفضل واولها الائتمان لذلك يشكل الائتمان النسبة الأكبر في استخدامات المصرف والمصدر لإيراداته.
-الربحية المصرفية: هي قدرت المصرف على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية المتمثلة بالفوائد المقبوضة.
٦-ميزة الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الائتمان المصرفي التجاري فبعضها اهتمت بتحديد مفهوم الائتمان وبعضها الاخر اهتمت بعلاقة الائتمان وبعض المتغيرات كتوظيف الائتمان في فقط راس المال الى ان اغلب الدراسات خرجت عن المفهوم الاقتصادي في لقطاع المصرفي في العراق مما لا نستطيع تعميم هذا النتائج وذلك الاختلاف الأنظمة الاقتصادية الموجودة في الدول والشركات المحلية وقد جات هذا الدراسة لتبين وتعالج المشكلة الموجودة ومدى أهمية ومساهمة المصارف التجارية في تحقيق الربحية وذلك من خلال الائتمان المصرفي دراسة تحليلية للمصارف التجارية .

٧-فرضيات البحث:

استنادا الى مشكلة البحث التي تم ذكرها تم صياغة الفرضيات كالتالي:
- توجد مؤشرات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على ممارسة الائتمان المصرفي على دورا فعلا على المصارف التجارية.
- توجد مؤشرات عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على ممارسة الائتمان دورا مؤثرا على المصارف التجارية.
- توجد مؤشرات عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من خلال الائتمان.
- توجد مؤشرات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على نسبة الربحية للمصارف لتجارية من خلال عملية الائتمان.

ثانيا: الدراسات السابقة :

باللغة العربية:

١- (دراسة سري علي حسون ٢٠٢٢) دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)
بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف وتكمن أهمية البحث أهمية أن تضع المصارف تعليمات لاتخاذ قرارات الإقراض والائتمان أخذة في الحسبان تأثير هذه الاستثمارات أو التوسعات التي ستقوم بتمويلها في المجتمع المحيط بها أو البيئة التي ستقام فيها هذه المشروعات وعدم الاكتفاء بدراسة الأرباح المحاسبية والعوائد فقط.
٢-(دراسة عبير عبد الجليل عبد النبي ٢٠٢١) تحليل مرونة الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الحكومية والخاصة في العراق للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٨ رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد –

الجامعة المستنصرية -وهي جزء من متطلبات لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية تكمن أهمية الدراسة بكونها تحاول تحديد اهم العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان والتي من الممكن ان يكون لتغيرها استجابات كبيرة من جانب النشاط الائتماني وهذا يساعد السلطة النقدية على تحديد المتغيرات التي ممكن استهدافها اذا كان الوضع الاقتصادي يحتاج تحفيز او تقليص النشاط الائتماني للمصارف التجارية .

٣-تبيين دراسة قدمها (نبيل السيد محمد نوفل، ٢٠٢١) بعنوان الاستدامة المصرفية وبازل ، ويتفرع هدف الدراسة الى اهداف منها بيان متطلبات بازل على الخطط الاستراتيجية والمهارات التنافسية والسياسات المستقبلية للمصارف المصرية في اثناء العمل لتحقيق الاستدامة المصرفية، واتخاذ متطلبات بازل كإنبطاقة وكدعامة اساسية للاستدامة المصرفية بالمصارف التجارية المصرية وليست قاصرة على كونها قوانين أي منظمة للعمل، اتخاذ متطلبات بازل كمدخل اي لتعديل سياسات المصارف المصرية كمثل تعديل السياسات الائتمانية وتوزيع الارباح وتكوين الارباح المحتجزة الذي يتكون من تكوين راس المال للآزم لمواجهة المخاطر متنوعة ، علاوة من اقتراح اطار عن علاقة الارتباطات بين متطلبات بازل والاستدامة المصرفية للمصارف التجارية في المصرية، واهم ما توصلت اليه الدراسة ان يوجد هناك علاقة وثيقة بين الاستدامة المصرفية وبين تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات أي لا يمكن من احداث تنمية مستدامة ما لم يكن وجود استدامة مصرفية لكون المصارف تعتبر الشريك المالي في الأنشطة المتعددة ، أي ان المصارف التي تتخذ مفاهيم الاستدامة المصرفية أي اكثر قدرة على الالتزام بكافة اللوائح الضوابط والمعايير والمقررات ومنها متطلبات لجنة بازل.

الدراسات الأجنبية:

١- بينت دراسة من قبل (كريستينا جو تيريز ، لوبيز وجوليو ، جونز اليس ٢٠٢٠)، بعنوان الاستدامة في القطاع المصرفي: نموذج تنبؤي للاتحاد **Financial Crisis** المصرفي الاوربي بعد اعقاب الازمة المالية، هدفت الدراسة تحليل استدامة بنوك الاتحاد الاوربي وكذلك مناقشة استدامة ملاءة المصارف في الازمة المالية في اوروبا، وبينت هذه الدراسة على اطار عمل الاتحاد المصرفي الاوربي ونتائج اختبار الاجهاد الاخيرة باستخدام لجنة (٤٥) مصرف في (١٥) بلد اوربي تم اختيارها في سنوات (٢٠١٨، ٢٠١٦، ٢٠١٤) عبر استخدام المؤشرات المالية للمصارف المتمثلة (بالموجودات، جودة الاصول، الائتمان المصرفي ، توزيع الارباح، الودائع، والحساسية لمخاطر السوق) والمتطلبات الاضافية للمؤسسات المالية العالمية ذات الاهمية النظامية (G-SIFS)، ويتضمن النموذج ايضا معرفة متغيرا مشتركا وهميا، يشار اليه للكشف عبر استخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) واعتماد خطة استدامة شاملة، وبينت نتائج الدراسة ان الموجودات وكذلك وجودة الاصول والائتمان والارباح والودائع أي باعتبارها متغيرات تفسيرية تكون اهميتها وان التهور للظروف الاقتصاد الكلي يفرض تكاليف على الشركات المصرفية ويقلل ربحيتها وكفاءتها ويحدد من تدفق في منح الائتمان الى الشركات والافراد.

٢- تعد دراسة أجراها (رينا تي كار كو سكا ٢٠١٩)، والتي بعنوان نموذج الاعمال كمفهوم للاستدامة في القطاع المصرفي، هدفت الى معرفة درجة استدامة المصارف من وجهات نظر مختلف اصحاب المصلحة، وبينت كيف يؤثر تنوع الأنشطة التقليدية في مصارف التجارية على استدامتها، وكذلك تساهم الدراسة في المناقشة الجارية حول وجود العلاقة بين ربحية استثمارات المصارف والاستدامة المعترف بها باعتبارها جزءا مهما من التمويل المستدام والذي يكون حلا قويا للآزمات في المالية، وبينت الدراسة بقياس العلاقة بين عمل المصرف واستدامة في مختلف البلدان الاوربية، مع الاخذ مستوى التنمية الاقتصادية باستعمال مقاييس محاسبة الارباح البنوك كالعائد على الاصول والعائد كالمعدل وحسب المخاطر كعائد على

الاصول ومقسوما على الانحراف المعياري للعائد على الاصول، واخيرا درجة Z والتي توضح كيفية يمكن للأرباح المنخفضة تدفع المصرف الى حالة الإفلاس، وان الدراسة توصلت اليه ان عملية تنويع مصادر الدخل المختلفة تكون غير قائمة على الفائدة ولها اثار ايجابية على استدامة المصرف، كما ان نتائج الدراسة تشير ان الانشطة التقليدية تميل عكس استدامة المصرف بشكل اقوى في البلدان النامية وفي الدول الاوربية ، واوصت على استمرار نحو التحقق مدى اهمية الخدمات المصرفية والمقدمة للتنمية المستدامة للاقتصاد.

• الاطار النظري لمفهوم الائتمان المصرفي

التمهيد:

نعيش اليوم في عالم يسوده الائتمان حيث نجد يوماً بعد يوم وبأشكال عديدة و متعددة ان المنظمين والمنتجين أصبحوا أكثر اندماجاً في كل مجالات متنوعة في عالم الائتمان وبهذا أصبح أكثر المستفيدين سواء كانوا مستهلكين، ومن منشأة الاعمال، والحكومات يمتلكون خبرة متنامية ومتطورة في استخدام الائتمان. ومن هذا المنطلق نجد الجميع في عالمنا المعاصر قد يحتاج الى فهم واستيعاب طبيعة الائتمان وألياته وادواته ، كيفية استخدامه، والقوانين التي تنظم العلاقة بين أطراف المعاملات الائتمانية (النعمي، عدنان ،٢٠١٠، ص١٧).

يساهم الائتمان المصرفي التجاري في أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور، والوحدات الاقتصادية ، والشركات ، والفراد ومؤسسات الدولة المختلفة ، اذ يعد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية والتي تجلب الايرادات المجزية نتيجة لذلك قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية وبعد ذلك ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه والتركيز النشاط الاقتصادي نحو المشاريع بشكل عام والمشاريع ذات طابع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص والتي يفتقر اليها البلد فضلاً عن ذلك كونه جهة تمويلية وطنية وبذلك يؤدي دور الائتمان في استحصال الإيرادات ومن ثم زيادة ربحية المصارف (الجز راوي ، والنعمي ،٢٠١٠، ص٢).

وبدأت عملية في الخلق الائتمان عن طريق قيام المصارف بإصدار ورقة نقدية وهي عبارة عن وثيقة قانونية تلتزم المصارف بدفع قيمتها لحاملها عند الطلب او تكون محددة بتاريخ وعند البداية مراحل خلق الائتمان كانت هذا الوثائق تستحق الدفع بعد ثلاثة اشهر من الإصدار(حكمت ،محمد ،٢٠٢٠، ص٦٧).

(١-٢) مفهوم الائتمان المصرفي :

ويقصد بالائتمان الحصول على البضائع والخدمات في مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل، أي يعد لائتمان والذي يقوم على أساس منح الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم الاقتراض والتسديد (الجعني، والد ٢٠٢٢، ص٤٢).

ولقد تناول الاقتصاديون والمصرفيون موضوع الائتمان المصرفي باهتمام كبير وذلك نظراً لمساهمة العملية الائتمانية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال قيام هذه المصارف بتجميع المدخرات والاستفادة من الموارد العاطلة ليتم تقديمها إلى المستثمرين لاستثمارها واستغلالها والقيام بالمشاريع عدة أي إن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن الأيدي العاملة من الطاقة الإنتاجية والدخل القومي، وتعد أهداف بهذه الأهمية تتطلب اهتماماً بالغاً خاصاً من قبل كل السلطات النقدية والمالية للرقابة وتوجيه

الائتمان المصرفي بشكل الصحيح ليقوم بمهامه المصرفية والذي يمكن الاستفادة منه على اتم وجه (Cred) وهي تعني تركيب لمفهومين Credo ان تفسر كلمة الائتمان (وهي كلمة مشتقة من اللاتينية وتفهم وتفسر (اضع). (do) وتعني بالغة اللاتينية الثقة ويعرف الائتمان عموماً: بأنه التبادل الحالي أي للبضائع والممتلكات (او الحقوق فيها) مقابل وضع قيمة مساوية ويتم الاتفاق عليها في المستقبل. ولقد حدد الاقتصاديون الائتمان المصرفي بعدة تعاريف يختلف مضمونها ومعناها وفقاً لوجهة نظر الباحث نورد منها:

بأنه: متاجرة المصارف التجارية بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وكذلك الافراد المجتمع و التي تخضع إلى أسس استقر عليها العرف المصرفي.

ويعرف كذلك بأنه: قيام المصارف التجارية بمختلف تخصيصاتها بتقديم سقوف تمويلية، في منح تسهيلات تجارية مثل (جاري مدين، قروض، خصم الكمبيالات، ... الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية والمالية المختلفة (علي، ازهار حسين، ٢٠٠٥، ص ١).

ويعبر عنه كذلك الأمان او الثقة والتي يوليها البنك لشخص ما سواء كان (فرد او شركة اعمال) ان يمنحه مبلغ من المال وذلك لاستخدامه لغرض محدد، خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً وبشروط معينه لقاء مردود مالي متفق عليه وبضمانات تمكن البنك بعد ذلك استرداد قرضه في حالة توقف العميل من السداد ونستطيع القول ان الائتمان يشير الى مقدار الائتمان المتاح الى رجال الاعمال او الافراد من المؤسسة المصرفية في شكل قروض. وبذلك فان الائتمان المصرفي هو المبلغ الإجمالي من الأموال والتي يمكن لي شخص او شركة لاقتراضها من بنك او المؤسسة المصرفية او مصرفية، ويرتكز الائتمان المصرفي للمقترض على قدرته على السداد القروض والمبلغ الإجمالي المتاح للائتمان للقراض من المؤسسة المصرفية وتشمل كذلك أنواع الائتمان المصرفي قروض السيارات وقروض الشخصية والرهون العقارية (الجعني، والدم ٢٠٢٢، ص ٤٢).

ويعرف الائتمان المصرفي التجاري بمعاملة الأصول أي بين البنك (مؤسسة الائتمان) والمقترض (المؤسسات الاقتصادية والافراد)، حيث يؤدي البنك (مؤسسة الائتمان) أي انه يقوم بتحويل الأصول الى المقترض لفترة زمنية محددة وذلك بعد الاتفاق مع المقترض والمقترض هو المسؤول عن السداد غير مشروط لكل أصل من الدين والفائدة للبنك أي المؤسسة الائتمانية أي عندما يحين موعد السداد وذلك لسلامة والاستقرار الوضع المالي (p, 2020, faana, dinuh duan).

"ومن جانب اخر يلعب الائتمان المصرفي دوراً كبيراً في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، اذ ان ارتفاع حجم الائتمان وعمليات الاقراض من قبل المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التجارية بما في ذلك لمجموعة الافراد تسهم بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تسهم في تعميق سوق رأس المال المحلي، وان تنفيذ مشاريع انتاجية وخدمية من خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتساعد كذلك على توافر الاستقرار والامن المالي (١١٤: ٢٠١٢، Maitah).

(٢-٢) أهمية الائتمان:

يتم نذكر أهمية الائتمان من خلال النقاط الآتية:

١_ زيادة الإنتاج، قد تحتاج المشاريع الزراعية والصناعية والجديدة والمختلفة والكبيرة منها الى موارد مالية كبيرة وضخمة ومستمرة أكبر من الموارد الذاتية وان هذا المشاريع وبذلك تلجا الى الاقتراض من المصارف. وهنا يأتي دور هذا المصارف وتلعب دورا كبيرا في توفير موارد مالية الازمة لهذا المشاريع وتقوم بدور وسيط بين المستثمرين والمدخرين من اجل اسهام في الاستثمار وكذلك زيادة الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

٢- زيادة الاستهلاك، يعتبر الائتمان المصرفي يسهم في معدلات الاستهلاك خاصة للأفراد محدودي الدخل ذلك من خلال تقديم قروض لهم ومساعدتهم من خلال شراء السلع والخدمات التي يكونوا عاجزين عن شراها وبذلك يترتب عليهم التزامات دفع قيمة الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية ويقوم الائتمان بتنشيط جانب الطلب من السلع والخدمات ويؤدي الى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج وكذلك دعم الاقتصاد.

٣- توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات والنشطة الاقتصادية يقوم الائتمان بلعب دور كبير في استخدام كفا للموارد المالية وذلك وفقا لاحتياجاتها لمختلف القطاعات بما يضمن استخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتحققة وتحقيق نمو متوازنا بما يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية (سعيد، احمد ٢٠١٨، ص٧٩).

٤- تشغيل الموارد المعطلة كذلك يساعد الائتمان المصرفي من خلال توفير الموارد المالية والتي تستلزمها المشاريع التنموية من خلال التمويل قصيرة الاجل وبهذا يكون المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات متحققة ومؤمنة تحقق له دخال مربحا وبالمقابل وبذلك فان المقرض سيحصل لقاء استخدامه لتلك الموارد على دخل مناسب، ويساهم في تقليل الهدر ورفع الكفاءة الاستثمار والإنتاج.

٥- يساهم الائتمان المصرفي في تسوية المبادلات وبراء الذمم المالية، ان قيام المصارف بخلق الودائع وادوات الائتمان الأخرى مثل (اوراق مالية، كمبيالات) وغيرها تساعد كثيرا في تسهيل التبادل وتوسيع حجمه.

(٢-٣) - اشكال الائتمان:

ان للتطور الحاصل في السوق المصرفي وتنوع الخدمات الائتمانية في المصارف فان الائتمان المصرفي يأخذ اشكالا كثيرا ومتنوعة حتى اخذت المصارف تبتكر وبصورة مستمرة اشكالا جديدة من الائتمان، على ان يمكن تقسيم الائتمان المصرفي الى ثلاث فئات لغرض دراستها وهي:

- ١- الائتمان النقدي ويتكون من القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية.
- ٢- الائتمان التعهدي ويتمثل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
- ٣- الائتمان الحديث ويتكون من بطاقة الائتمان البيع التأجيري وأخيرا اعتماد الايجار (النعيمي، عدنان، ٢٠١٠ ص١٩٢)

(٢-٤) حجم الائتمان:

-العوامل المؤثرة على حجم الائتمان:

هنالك عوامل تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان، وأيضا تؤثر في حجم منها:

١. موارد المصرف المالية: وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة وكذلك الاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى.
٢. السياسة النقدية والنظام النقدي السائد: باستطاعة الحكومة زيادة الائتمان او تخفيضه في واعتماده على سياستها المالية والنقدية.

٣. الظروف الاقتصادية في المجتمع: تقوم المصارف الى تقديم التسهيلات الائتمانية والمصرفية
٤. المختلفة لزيادة الانتاجية وتمويل المشاريع المتعددة، وفي ظروف التضخم تلجأ الى سياسات النقدية الى تقليل وتحديد الائتمان لكبح جماح التضخم.
٥. الطلب على القروض: يتحدد الطلب على الائتمان بعدة عوامل كثيرة في مقدمتها التطورات
٦. الاقتصادية، وسعر الفائدة، وفرص الاستثمار، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال (النعيمة، والجز راوي، ٢٠١٠، ص٧).

الربحية في المصارف

(١-٣) مفهوم الربحية:

يعتبر الهدف الأساسي لكل مشروع يكون استثماري هو تحقيق أكبر قدر للأرباح سواء كان مصرف او غير ذلك لكل مشروع ، وان المعيار الأساسي لمدى كفاءة وقدرة الإدارة هو مدى حجم الأرباح التي تحققها، وذلك لان كلما كانت الإدارة ذات كفاءه عالية حققت أرباحا عالية وبذلك نعتبر الوظيفة الرئيسية الاي مصرف هو تحقيق مزيد من الأرباح و تقوم الربحية المصرفية على تطوير وكذلك وتوسيع الخدمات المصرفية وفتح فروع جديدة للمصرف و تعد مؤشرات الاداء المصارف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات وان من اهم القرارات التي تتخذها الإدارة المصرفية هي تعظيم ربحية المصرف وذلك من خلال حصولها على الأموال والودائع باقل كلفة ويتم بهد ذلك توظيفها بشكل استثمارات مالية وتسهيلات الائتمانية من اجل الحصول على اكبر قدر من الأرباح من خلال درجة مخاطرة منخفضة وكذلك تكون سيولة مقبولة من اجل تعظيم اقصى ربح ممكن (حسين ، احمد ، ٢٠١٩، ص٤٤).

ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقق المنشاء والاستثمارات والتي قد أسهمت في تحقيق الأرباح ويمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات او من خلال العلاقة بين الاستثمارات والارباح والتي أسهمت في تحقيقها وتقوم المصارف التجارية على أهدافها في الربحية وذلك من خلال قرارين تتخذهما الاستثمار والتمويل. (رباط،محمد، ٢٠١٦، ص٥٦).

وهناك مفهومان لمعنى الربح هما:

أ-المفهوم الاقتصادي ويعني ما مدى التغير للقيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية.
ب-المفهوم المحاسبي ويعني ما مدى الفرق بين الدخل المحقق من الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية والمصروفات التي خسرتها هذا الوحدة خلال هذا الفترة لتحقيق الدخل. وكذلك هنالك مفهومان فرعيان يقعان ضمن الربح المحاسبي هما (صافي ربح العمليات) ونعني به:
الفرق بين المبيعات / الخدمات المحققة للفترة الزمنية من نشاط المنظمة الرئيسي وتكاليف المبيعات مقسومة على الخدمات، كذلك بالإضافة إلى المصروفات الإدارية وغيرها ومصروفات وتكاليف البيع والتوزيع، وعدم شمول ذلك الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى والا ضرائب (صافي الربح بعد الضريبة أي الربح التشغيلي).

يعني هذا المفهوم الربح الناتج من الفرق بين دخل المنظمة من جميع المصادر عن المبيعات والايادات الأخرى وكذلك التكاليف مهما كانت (تكاليف مبيعات / خدمات) وجميع التكاليف الغير مرتبطة بالعمليات مثل خسارة بيع الأصول من بعد طرح الضرائب أيضا (المدهون، احمد، ٢٠١٧، ص٤٠).

"ولقد يفسر الربح لأمد على انه مفهوم محاسبي ما يدل على زيادة الإيرادات على النفقات خلال مدة زمنية معينة ويعد هو السبب الرئيس لاستمرار وجود كل مؤسسة تجارية من ناحية اخرى، فان الربحية لأمد هو مفهوم ومقياس نسبي، اذ يتم التعبير عنه كنسبة مئوية وهو يصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الأخرى، كما ويسلط الضوء على المقدرة الادارية العمل والكفاءة التشغيلية للمصرف" (Bansal, 2010, p123).

ويمكن النظر للربحية على انها فائض من موارد المصرف والقادر على تحقيقه وهو نتائج استثماراته المتعددة ولهذا فان إن معرفة المؤشرات المناسبة لقياسها من شأنه ان يساعد بشكل كبير في اظهار مدى جودة العمل المصرفي التي يعمل بها والخطط ورسم الأهداف حيث يمكن الحصول على اعلى نسبة من الأرباح (Patricio, Gongora, 2021, p8).

في حين تشير كلمة (Ability) بمعنى اخر تشير الى قوة المصرف لكسب الارباح، وتدل ايضا على قوة ادائها التشغيلي والمالي. وعلى هذا الاساس تعرف مجتمعة على انها " قدرة اداة معينة على تحقيق العائد من استخدامها" (Barad, 2010, p108).

ويجب الوقوف لمعرفة لمفهوم الربح والربحية المصرفية، لذا ركز الاتجاه الأول على بيان معنى الربح وذلك لان الربح يعد أداة ومحرك والدافع الأساسي الذي يقوم بدفع المؤسسات الى العمل التجاري وذلك لكسب الأرباح اما الاتجاه الثاني فقد ركز على أهمية الأرباح والتي تكون بحوزة المصارف التجارية اما الاتجاه الثالث فقد بين مفهوم الربحية المصرفية وبذلك يعد الهدف الضروري والمهم الإدارة المصرف وذلك من خلال مواجهة المخاطر المصرفية قد يتعرض لها ممثل مخاطر السرقة والاختلاس وكذلك مخاطر الاستثمار والائتمان وغيرها من المخاطر (حسين ، احمد ٢٠١٩ ص٤٥).

(٢-٣) أهمية الربحية:

تعتبر الربحية من أهم المؤشرات المالية والتي تستخدم في تقييم أداء المصارف التجارية، والمؤسسات المالية إذ تمكن هذا المؤشرات من حجم وقياس قدرة المصارف على تحقيق صافي الربح بشكل نهائي على الأموال المستثمرة وقد تتركز هذا المؤشرات على الربح المصرفي من قبل الإدارة المصرفية والذي يعد المحور الفعال من اجل استمرار المصارف التجارية وتعزيز قدرتها في البقاء والمنافسة والنمو والتوسع في جميع أعمالها، وضمان الاستقرار والذي يكون عن طريق ثقة الزبائن والذين يتعاملون مع المصرف وقد تركز هذا المؤشرات على تقديم الربح والربحية المصرفية الفعلي او المحتمل للمصرف وما تم تحقيقه وأعطى مفهوم عن مدى نجاح المصرف في تحقيق وكسب الأرباح بالنسبة الى بعض مواردها وتعطي انطباع عن مدى قدرة وكفاءة المصارف في الحصول على الأرباح من خلال الأموال المتاحة.

والربحية أهمية اقتصادية ذات قيمة كبيرة، إذ ترتبط في نمو الاقتصاد وتطوره، اذ يعد وتحقيقها يعد حافز للقيام في تحفيز الأنشطة وتوسعها، ويعد وأي نظام مالي المعاصر والذي يساهم في التنمية الاقتصادية والتطور والارتقاء على مستوى للمعيشي وذلك من خلال توفير جميع الخدمات في القطاعات لدعم الاقتصاد وان امتلاك المصارف نظم خاصة بالمقاصة والتسوية والتي بدوها تساهم في تعزيز التجارة من خلال استغلال وتوجيه الموارد من بين المدخرين والمقترضين (جاسم ومحمد، ٢٠٢٠، ١٢٣).

(٣-٣) العوامل المؤثرة على الربحية:

قد يتأثر الربح بعدد من العوامل ويؤدي ذلك الى زيادته او نقصانه وتكون في مقدمة هذا العوامل هي التكلفة ونتائج راس مال والتي سوف توضح من خلال النقاط الاتية:

- ١-ان حجم الربح يرتبط بشكل أساسي ورئيسي بكمية نتائج الإيرادات الناجمة عن المبيعات او النشاطات التجارية او غيرها والتي تمارسها المنشأة فعند زيادة المبيعات يمكن ان يزداد الربح كما ان يحصل للتدني وذلك من خلال الانخفاض في المبيعات.
- ٢-ان كل من التكاليف والمصاريف تمارس دورا مؤثرا على الربح بحيث قلة النفقات والمصروفات من مختلف أنواعها تساعد في زيادة الربح، في حين ارتفاع النفقات والمصروفات قد تساعد في تخفيض حجم الأرباح.
- ٣-ان معدل الضريبة والذي يفرض والذي يفرض على الأرباح يؤدي الى اقتطاع حجم أكبر وهذا يؤدي بدوره الى تدني مقدار صافي الربح المتبقي.
- ٦-حجم الاحتياطات المحجوزة في المنشأة تؤدي الى زيادة الأرباح ونسبة المقدار القابل للتوزيع.
- ٧-تعتبر الطريقة والأسلوب الذي تمارسه المنشأة من قبل الإدارة له اثرا واضحا في ارتفاع معدلات من الأرباح ان الإدارة كلما تمارس خطط جديّة وسليمة لنفقاتها ولإيراداتها وبذلك تستطيع ان تخفض التكلفة الإدارية ومما يعكس على تحقيق المزيد من الأرباح (الجزاعي والحسين، ٢٠١٩ ص ١-١١).
- ٨-لقد كانت هالك دراسة والتي ذهبت الى اتجاه مغاير نوعا مع ما تناولته الدراسات المختارة وهو التحرر المالي، على الرغم من ان أحد مؤشرات يمثّل المتغيرات الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي وهوما يسمى بسعر الفائدة، الا ان تعدد هذه الدراسة من حيث متغيراتها ومؤشراتها يعطي بعدا وازدادة على اهمية دراسة من محددات الربحية المصرفية وما يعكس من النتائج التي توصلوا اليها وخاصة على مستوى الدراسات المختارة والتي هي ايضا غطت الجانب الفلسفي للعوامل المؤثرة على الربحية المصرفية (Bansal, ٢٠١٠).

• الدراسة التطبيقية

(١-٤) منهجية الدراسة :

وهي الأسلوب او الطريقة الذي من خلاله سوف يتم التطرق الموضوع البحث ومعرفة الظواهر والمعارف العملية بحث يتم من خلالها كشف الحقائق وفحصها فعبّر هذا الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي والذي يعتمد أساسا على الدراسة الضاهرية كما هي ويتم الوصف والتعبير عنها كمي وتحليلي ومعرفة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع ويتم بع ذلك التفسير والوصول الى الاستنتاجات والتي قد تساهم في حل ومعرفة المشكلة وهذا يتم من خلال الاعتماد الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات بشكل أساسي ويتم بعد ذلك استعمال بعض من الأساليب الإحصائية من اجل تحليل هذا البيانات لكي يتم الوصول والمعرفة العلاقة بين المتغيرين .

(٢-٤) مصادر جمع المعلومات :

١- مصادر الأولية : والتي تتمثل هذا المصادر بتصميم الاستبيان ومن بعد ذلك يتم توزيعها على العينة البحث او الدراسة وبعد ذلك يتم دراسة تلك المفردات ومعرفة وحصر البيانات وبعد ذلك يتم تفرغها وتحليلها عبر البرنامج الاحصائي (spss, v٢٦).

٢-المصادر الثانوية :عبر هذا المصادر يتم الوصول والحصول على البيانات من خلال الدراسات والكتب وكذلك المجالات السابقة الخاصة لهذا الدراسة .

(٣-٤) مجتمع الدراسة وعينتها:

يمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات المالية والمصرفية من اجل اختيار عدد من المؤسسات المصرفية وتتواجد هذا المؤسسات المالية في محافظة بغداد وهي مصرف بغداد للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي وتتكون عينة البحث والدراسة من كادر المصارف تتمثل بمدراء المصارف ومدراء اقسام الائتمان المصرفي ومدراء قسم القروض ومدراء اقسام الإيرادات والموظفين باقي الأقسام وتعتبر هذا المصارف مرخصة من قبل البنك المركزي العراقي وتتمثل هذا المصارف مجتمع الدراسة وخاصة المصارف الموجودة في محافظة بغداد عن المؤسسات التي تم اخذ العينة منها :

١- مصرف بغداد:

٢-مصرف الأهلي العراقي :

(٧-٤) صدق ثبات أداء الدراسة :

ونعني به (الاتساق الداخلي) أي كل مفردة من مفردات الاستبيان متناسقة مع المحور الذي تنتمي الية وقد قام الباحث باستخدام معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات الاستبيان عن طريق معامل (كرو نباخ الفا).

معامل الصدق والثبات لمحاور الاستبيان :

بعد معرفة معامل الفا كرو نباخ لتحديد وصدق الاستبيان لكل محور وكذلك اجمالي المحاور وكما في الجدول رقم (٨) يبين ثبات وصدق الاستبيان ، اذ ان معامل الفا يتراوح بين (الصفر والواحد) فاذا كان صفر يدل على عدم وجود ثبات وصدق اما اذا كان يزداد طردياً كلما قرب من الواحد هذا يدل على صدق محاور الاستبيان وثباته .

جدول رقم (١)

المحاور	عدد الفقرات	قيمة الفا
المحور الأول	٧	٠.٨٣٦
المحور الثاني	٨	٠.٨٦٣
المحور الثالث	٩	٠.٨٧٩
اجمالي المحور	٢٤	٠.٨٥٩

من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

-المحور الأول : ممارسة الائتمان المصرفي دورا فعالا على المصارف التجارية:

جدول رقم (٢)

الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
١	تكرار	٦	٣٦	٨	١	٠	٣.٩٢١٦	٠.٥٩٤٧٥	موافق
	%	%٦.٧	%٤٠.٠	%٨.٩	%١.١	٠			
٢	تكرار	١٠	٣١	٦	٤	٠	٣.٩٢١٦	٠.٧٩٦٠٧	موافق
	%	%١١.١	%٣٤.٤	%٦.٧	%٤.٤	٠			
٣	تكرار	١٧	٢٧	٥	٢	٠	٤.١٥٦٩	٠.٧٥٨٢٢	موافق بشدة
	%	%١٨.٩	%٣٠.٠	%٥.٦	%٢.٢	٠			
	تكرار	١٤	٣١	٤	٢	٠			
٤	%	%١٥.٦	%٣٤.٤	%٤.٤	٢.٢	٠	٤.١١٧٦	٠.٧١١٢٥	موافق بشدة
	تكرار	٧	٢٨	٩	٥	٢			
٥	%	%٧.٨	%٣١.١	%١٠.٠	%٥.٦	%٢.٢	٣.٦٤٧١	٠.٩٧٦١٩	موافق
	تكرار	١٠	٣٢	٧	٣	٠			
٦	%	%١١.١	%٣٥.٦	%٧.٨	%٣.٣	٠	٣.٩٤٢٣	٠.٧٥١٨٢	موافق
	تكرار	٣١	٢٩	٧	٢	٠	٤.٠٣٩٢	٠.٧٤٧٢٨	موافق
٧	%	%١٤.٤	%٣٢.٢	%٧.٨	%٢.٢	٠	٣.٨٤٣١	٠.٧٣١٣٧	موافق
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور ككل								

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات spss

نلاحظ من خلال جدول رقم (١٥) ان التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد الدراسة حول المحور الأول حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (مدى فاعلية وكفاءة الإدارة داخل المصرف) بمتوسط حسابي (٤.١٥٦٩) والانحراف المعياري (٠.٧٥٨٢٢). بأجمالي موافق وموافق بشدة عدد (٤٤) مستجيب من اصل (٥١) وجاء في المرتبة الثانية من المحور الفقرة الرابعة (سياسة الائتمان في خلق الأرباح) بمتوسط حسابي (٤.١١٧٦) وانحراف معياري (٠.٧١١٢٥). بأجمالي موافق وموافق بشدة بعدد (٤٥) وجاءت في الفقرة الأخيرة من المحور (قسم الائتمان في المصرف يقوم بوضع خطط سنوية لجذب الائتمان بمتوسط حسابي (٣.٩٢١٦) وانحراف معياري (٠.٥٩٤٧٥). بعدد (٤٢) من اصل (٥١) كما يتضح امن جدول رقم (١٠) ان المتوسط المرجح للأوزن للمحور ككل بلغ قيمته (٣.٨٦٢٧) وانحراف معياري (٣.٨٦٢٧).

المحور الثاني : دور المصارف في خلق الائتمان.

جدول رقم (٣)

الفقرة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
١	تكرار	١٠	٢٧	١١	٣	٠	٣.٨٦٢٧	٨٠٠٤٩	موافق
	%	%١١.١	%٣٠.٠	%١٢.٢	%٣.٣	٠			
٢	تكرار	١٠	٣٤	٥	٢	٠	٤.٠١٩٦	٦٧٧٩٤	موافق
	%	%١١.١	%٣٧.٨	%٥.٦	%٢.٢	٠			
٣	تكرار	٩	٣٥	٦	٤	٠	٤.٠١٩٦	٦١٦١٢	موافق
	%	%١٠.٠	%٣٨.٩	%٦.٧	%٤.٤	٠			
٤	تكرار	١٢	٣٣	٢	٤	٠	٤.٠٣٩٢	٧٧٣٥٨	موافق
	%	%١٨.٩	%٢٦.٦	%٢.٢	%٤.٤	٠			
٥	تكرار	١٨	٢٤	٧	٢	٠	٤.٤٠١٠	٢.٤٩٢٥٠	موافق بشدة
	%	%١٨.٩	%٢٤.٦	%٧.٨	%٢.٢	٠			
٦	تكرار	١٤	٣٠	٥	٢	٠	٤.٠٩٨٠	٧٢٩١٥	موافق
	%	%١٥.٦	%٣٣.٣	%٥.٦	%٢.٢	٠			
٧	تكرار	١١	٣٠	٧	٢	٠	٣.٩٣١٢	٨٣٤٥٥	موافق
	%	%١٢.٢	%٣٣.٣	%٧.٨	%٢.٢	٠			
٨	تكرار	١١	٣٤	٤	١	١	٤.٠٣٩٢	٧٤٧٢٨	موافق
	%	%١٢.٢	%٣٧.٨	%٤.٤	%١.١	١.١			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور ككل									
							٣.٨٦٢٧	٨٧٢٢٣	موافق

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات spss

نلاحظ من جدول رقم (١٦) للمحور الثاني ان التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة حيث جاءت في المرتبة الاولى من المحور الفقرة الخامسة (حجم الفوائد المقبوضة والمدفوعة والمحددة على الائتمان والودائع) بمتوسط حسابي (٤.٤٠١٠) وانحراف معياري (٢.٤٩٢٥٠) بأجمالي موافق وموافق بشدة بعدد (٤٢) مستجيب من اصل (٥١) وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة السادسة (وجود نظام معتمد في المصرف لتصنيف العملاء) بمتوسط حسابي (٤.٠٩٨٠) وانحراف معياري (٧٢٩١٥) بأجمالي موافق وموافق بشدة بعدد (٤٤) مستجيب من اصل (٥١) وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة الثانية (طبيعة وشروط في منح الائتمان) بمتوسط حسابي (٤.٠١٩٦) وانحراف معياري (٦٧٧٩٤) بأجمالي موافق

وموافق بشدة بعدد (٤٤) مستجيب من اصل (٥١) وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة الأولى (وجود دائرة متخصصة الإدارة الائتمان) بمتوسط حسابي (٣.٨٦٢٧) وانحراف معياري (٨٠٠٤٩). بعدد (٣٧) من اصل (٥١)، وان متوسط المرجح للأوزان للمحور ككل بلغ قيمته (٣.٨٦٢٧) وانحراف معياري (٨٧٢٢٣).

المحور الثالث: نسبة ربحية المصارف التجارية من خلال عملية الائتمان:

جدول رقم (٤)

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف معياري	اتجاه العينة
١	تكرار	١٠	٣٤	٧	٠	٤.٠٥٨٨	٠.٥٨٠٠٦	موافق
	%	%١١.١	%٣٧.٨	%٧.٨	٠			
٢	تكرار	٩	٣٧	٤	١	٤.٠٥٨٨	٠.٥٨٠٠٦	موافق
	%	%١٠.٠	%٤٠.١	%٤.٤	%١.١			
٣	تكرار	٩	٣٣	٨	١	٣.٩٨٠٤	٠.٦٤٧٧٧	موافق
	%	%١٠.٠	%٣٦.٧	%٨.٩	%١.١			
٤	تكرار	١٣	٣١	٧	٠	٤.١١٧٦	٠.٦٢١١٩	موافق
	%	%١٤.٤	%٣٤.٤	%٧.٨	٠			
٥	تكرار	٩	٣٨	٤	٠	٤.٠٩٨٠	٠.٥٠٠٢٠	موافق
	%	%١٠.٠	%٤٢.٢	%٤.٤	٠			
٦	تكرار	١١	٣٢	٧	١	٤.٠٣٩٢	٠.٦٦٢١٤	موافق
	%	%١٢.٢	%٣٥.٦	%٧.٨	%١.١			
٧	تكرار	١٣	٣١	٧	٠	٤.١١٧٦	٠.٦٢١١٩	موافق
	%	%١٤.٤	%٣٤.٤	%٧.٨	٠			
٨	تكرار	٩	٣٨	٤	٠	٤.٠٩٨٠	٠.٥٠٠٢٠	موافق
	%	%١٠.٠	%٤٢.٢	%٤.٤	٠			
٩	تكرار	١١	٣٢	٧	١	٤.٠٣٩٢	٠.٦٦٢١٤	موافق
	%	%١٢.٢	%٣٥.٦	%٧.٨	%١.١			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور ككل								
						٣.٩٦٠٠	٠.٩٢٤٩٤	موافق

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات spss

نلاحظ في جدول رقم (١٧) للمحور الثالث ان التكرارات والنسب المئوية لاستجابات افراد العينة حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرات الرابعة والسابعة (معدل كفاية راس المال ومعدل العائد على الأموال المتاحة) بمتوسط حسابي (٤.١١٧٦) وانحراف معياري (٦٢١١٩). للفقرة الرابعة بأجمالي الإجابات موافق وموافق بشدة بعدد (٤٤) من اصل (٥١)، وبمتوسط حسابي (٤.١١٧٦) وانحراف معياري (٦٢١١٩). للفقرة السابعة بأجمالي الإجابات موافق وموافق بشدة بعدد (٤٤) من اصل (٥١) وجاءت في

المرتبة الأخيرة الفقرة الثالثة (معدل العائد على حقوق الملكية) بمتوسط حسابي (٣.٩٨٠٤) وانحراف معياري (٦.٤٧٧٧). بعدد (٤٢) من اصل (٥١) وان المتوسط المرجح للأوزان للمحور ككل بلغ قيمته (٣.٩٦٠٠) وانحراف معياري (٩٢٤٩٤).

الفرضية الأولى : توجد مؤشرات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq ٠.٠٥$) على ممارسة الائتمان المصرفي على دورا فعالا على المصارف التجارية.
جدول رقم (٥)

variables	معدل العائد للمصرف	
الائتمان في المصرف	Pearson correlation	٠.٥٣٤
	sig	٠.٠٠٠

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يبين جدول رقم (١٨) علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (الائتمان في المصرف) والمتغير التابع (معدل العائد للمصرف) اذ تمثل (variables) متغيرات الدراسة و(Pearson correlation) معامل الارتباط، اما بالنسبة (Sig.) متمثلا بمستوى معنوية ذات دلالة إحصائية اصغر من (٠.٠٥). ويبين الجدول ان يوجد علاقة بين الائتمان في المصرف ومعدل العائد اذ ان قيمة معامل الارتباط (٠.٥٣٤) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهذا يدل على قبول الفرضية، وعلية نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

-الفرضية الثانية: توجد مؤشرات عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \geq ٠.٠٥$) على ممارسة الائتمان دورا مؤثرا على المصارف التجارية.

جدول رقم (٦)

ت	معامل الارتباط R	اختبار جودة النموذج f-test	معدل التغير (R) مربع	اختبار تأثير T-test	مستوى الدلالة sig
مدى تأثير الائتمان على المصارف التجارية	٠.٦٧٧	٤١.٣٨٢	٠.٤٥٨	٦.٤٣٣	٠.٠٠٠

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

بعد ان قمنا بحساب معامل الارتباط بين المتغير المستقبل والمتغير التابع ثم اختبار جودة النموذج باستخدام (F) والبالغة (٤١.٣٨٢) ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل في المتغير التابع وذلك باستخدام (R٨٢) والبالغة (٠.٤٥٨) أي ان نسبة ٤٥% يفسرها المتغير المستقل من المتغير التابع وتبقى نسبة ٥٥% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة الى الأخطاء العشوائية ثم تأكيد من المعنوية تأثير استخدام اختبار تأثير T-test والبالغة (٦.٤٣٣).

ومن خلال جدول رقم (٦) يبين معرفة مدى تأثير الائتمان على المصارف التجارية تبين ان قيمة معامل الارتباط R=٠.٦٧٧ توجد انه علاقة قوية على مدى تأثير الائتمان على المصارف التجارية ويمكن اختبار الفرضية الثانية.

(والذي تنص على وجود دلالة إحصائية على ممارسة الائتمان التأثير على المصارف التجارية) توجد علاقة قوية بين الائتمان المصرفي ومدى تأثيره في المصارف التجارية بمستوى معنوية (٠.٠٠) وهي اكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) حيث كان معامل الارتباط (٠.٦٧٧). وهو ارتباط قوي وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل بالفرضية الصفرية .

نموذج العلاقة :

$$Y=2.089+0.020.$$

ويمكن تفسير النموذج يتضح مدى تأثير الائتمان على أرباح المصرف حيث ان كل تغير قدرة (٠.٥٢٥) وحدة في الائتمان يزيد في نسبة ربحية المصرف بمقدار وحدة واحدة وقد يبين مدى اثر الائتمان على زيادة في أرباح المصرف.

الفرضية الثالثة: توجد مؤشرات عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على الدور الذي تلعبه

ت	معامل الارتباط R	اختبار جودة النموذج f-test	معدل التغير square R ^٢	اختبار تأثير T-test	مستوى الدلالة sig
الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من خلال الائتمان	٠.٤٨٦	١٥.١٥١	٠.٢٣٦	٣.٨٩٢	٠.٠٠

المصارف التجارية من خلال الائتمان.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جدول رقم (٢٠) والذي يبين الدور الذي تلعبه المصارف من خلال عملية الائتمان حيث تبين ان

قيمة ($R=0.486$) وهذا يعني انه توجد علاقة قوية بين المصارف وعملية الائتمان وكانت قيمة ($F=15,151$) دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وتدل على جودة النموذج ، وتشير قيمة $0.236 = R^2$ ان نسبة ٢٣% يفسرها المتغير المستقل من المتغير التابع ، وتبقى نسبة ٧٧% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية ، وتشير قيمة (T) ان درجة تأثير الائتمان على المصارف لا يمكن ان يصل الى الصفر . ومن خلال الجدول رقم (٢٠) نستطيع اختبار الفرضية بانه توجد مؤشرات عند مستوى الدلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من خلال الائتمان لان (sig) اقل من (٠.٠٥) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة .
-الفرضية الرابعة:

توجد مؤشرات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على نسبة الربحية للمصارف لتجارية من خلال عملية الائتمان.

جدول رقم (٧)

ت	معامل الارتباط R	اختبار جودة النموذج f-test	معدل التغير R ^٢ square	اختبار تأثير T-test	مستوى الدلالة sig
ربحية المصارف من خلال الائتمان	٠.٥٣٥	١٩.٦١٧	٠.٢٨٦	٤.٤٢٦	٠.٠٠

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

من خلال جدول رقم (٧) والذي يبين نسبة ربحية المصارف التجارية من خلال الائتمان حيث بلغت قيمة $R=0.535$ وهذا يفسر على وجود علاقة قوية بين أرباح المصرف و عملية الائتمان وهناك علاقة طردية حيث كلما زاد الائتمان في المصرف زادت الأرباح وتشير قيمة $F=19.617$ دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهذا يدل على جودة النموذج وتشير قيمة $R^2=0.286$ ان نسبة ٢٨% يفسرها المتغير المستقل اما المتبقي ٧٢% تفسرها عوامل أخرى ، وان قيمة (T) ان درجة تأثير الائتمان على أرباح المصرف لاتصل الى الصفر

ونستطيع اختبار الفرضية بانه توجد مؤشرات عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) على نسبة الربحية للمصارف لتجارية من خلال عملية الائتمان (sig) اقل من (٠.٠٥) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة .

(١-٥) الاستنتاجات:

١. يعد الائتمان التجاري في المصارف له دور ومؤثر بشكل كبير على عمل وأداء المصارف وخاصة في الاستثمار المصرفي سواء كان هذا تأثير إيجابي او سلبي.
٢. هنالك اختلاف في المصارف التجارية في درجة تحفظها من اجل منح القروض وذلك لتحسبها للمخاطر التي تكون محيطة بها والتلكؤ في عملية التسديد، هذا وتلعب السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف دورا بارزا في منح الائتمان المصرفي في استعداده من منح ائتمان من عدمه.
٣. اظهرت النتائج بانه توجد علاقة بين الائتمان المصرفي التجاري ونسبة الربحية للمصارف.
٤. اظهرت متغيرات الدراسة ذا دلالة إحصائية وأثر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية.

-التوصيات :

١. الزام المصارف التجارية باتباع أساليب متطورة ومواكبة العمل المصرفي وحديثة في اعمالها ونشاطاتها المصرفية وخاصة في عملية منح الائتمان التجاري من اجل تحقيق اهداف متميزة ومثمرة ووصول الى الاستخدام المالي الأمثل في تحقيق الأرباح.
٢. الزام على المصارف عينة البحث ان تجعل في عملية منح الائتمان المصرفي التجاري في أولوياتها ومحل اهتمامها ومواكبة في تطويرها من اجل المساعدة والزيادة في المستوى المالي للمصرف والتطور من الاستثمارات المصرفية وان تجعل المصارف التجاري ان يحقق اقصى أهدافه وان يحصل على الزيادة ورفع مستوى اعلى من الأرباح لان نشاط الائتمان يعتبر اعلى الأنشطة في تحقيق الأرباح بالنسبة للمصارف.

٣. يتوجب على المصارف بصورة عامة والمصارف التجارية(الخاصة) بصور خاصة دراسة ومعرفة متطلبات الزبائن التي تخص عملية منح الائتمان وكل ما هو متخصص من عملية والإجراءات لازمة ودراسة وتسهيل التسهيلات الائتمانية المقدمة للزبون مثل طلب الضمانات ومعرفة وتحليل المركز المالي للزبون.
٤. يتوجب على المصارف التجارية معرفة التامة من خلال أوجه الاستثمارات المتعددة والمتنوعة والتي لا تتضارب مع أهدافها المرسومة والأداء المصرفي في سياسية منح الائتمان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية – الكتب:

- ١- حكمت، محمد. (٢٠٢٠). مقدمة في المصارف الشاملة التقليدية والعالمية، مطبعة نبع الحياة، بغداد، العراق.
- ٢- سعيد، احمد. (٢٠١٨). مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق .
- ٣ - النعيمي، عدنان. (٢٠١٠).، إدارة الائتمان، ، عمان، الأردن.
- ثانياً: أطروحة الدكتوراه ورسائل الماجستير:
- ١-علي، ازهار. (٢٠٠٥). لائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة -دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
- ٢- حسين، احمد. (٢٠١٩). نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة(٢٠١٢-٢٠١٧) أطروحة الدكتوراه، جامعة السودان للعلوم، السودان .
- ٣-رباط، محمد. (٢٠١٦). إدارة الفجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرهما على الربحية في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ٤- المدهون، احمد، (٢٠١٧). أثر تطبيق ابعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة، كلية التجارة، فلسطين.
- ٥- الخزاعي والحسين. (٢٠١٩).ادارة السيولة والربحية، رسالة ماجستير، ادراه اعمال، جامعة كربلاء،

عبر الانترنت، <https://almerja.co>

ثالثاً: المجلات:

- ١-جاسم و محمد،. (٢٠٢٠). نظام الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرهما على ربحية المصرف -بحث تطبيقي في عين من المصارف العراقية مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد (١٥) العدد (٥١).
- ٢-الجزاوي والنعيمي،. (٢٠١٠). تحليل لائتمان المصرفي باستخدام مجموعة المؤشرات مالية مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٨٣).
- ٣-الجعني، والدم، ٢٠٢٢. تسعير الائتمان المصرفي وتأثيره ربح البنوك التجارية، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة (٤)، ص ٣٩-٥٨، العدد (١).

ثانيا : المصادر الأجنبية

١. Bansal, D. (٢٠١٠). Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
٢. Barad, M.M. (٢٠١٠). A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
٣. Maitha, Mansoor, Zeda, Khalid and Galalh, Abudeite (٢٠١٢) , " The Utilizing Of Financial Analysis in Credit Decision In Palestinian Commercial Banks " Journal of ity, Rajkot, Indian.
٤. faana, dinuh duan. (٢٠٢٠). is a prediction of domestic credit growth based on Model ARIMA: www.GrowingScience.com/ms
٥. Gongora Bocanegra ,Nestor Aparicio .(٢٠٢١). Niveles de Rentabilidad de la Empresa Continental Constructora y Servicios Generales SAC, Chimbote

